

Distr.: General
1 May 2020
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثالثة والأربعون

24 شباط/فبراير - 20 آذار/مارس 2020

البند 4 من جدول الأعمال

حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية*

تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

موجز

يقدم المقرر الخاص في هذا التقرير لمحة عامة عن مستجدات حالة حقوق الإنسان وعن حقوق الإنسان للمرأة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدى توقف المفاوضات السياسية إلى تركيز حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على هدف بعيد المنال يتمثل في تحقيق الاكتفاء الذاتي. ولم يلح في الأفق تحسن في حالة حقوق الإنسان أو تقدّم في النهوض بالمساءلة والعدالة فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويحدو المقرر الخاص أمل شديد أن يتعزز الحوار والتعاون بين المجتمع الدولي وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

* قُدّم هذا التقرير بعد الموعد المحدد لكي يتضمن أحدث المعلومات.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.20-06261(A)



* 2 0 0 6 2 6 1 *

المحتويات

الصفحة

3	مقدمة	- أولاً
3	لمحة عامة عن الحالة السياسية والأمنية	- ثانياً
4	حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	- ثالثاً
4	ألف - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	
7	باء - الحريات الأساسية	
7	جيم - عمليات الاختطاف	
8	دال - حالة الأشخاص الذين أعيدوا إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	
9	حقوق الإنسان للمرأة	- رابعاً
9	ألف - الإطار القانوني	
10	باء - المشاركة السياسية	
11	جيم - الحق في التعليم والعمل والصحة والمياه والصرف الصحي	
14	دال - العنف ضد المرأة	
14	هاء - الاتجار بالنساء اللاتي يسعين إلى مغادرة البلد واستغلاهن جنسياً	
15	واو - المعاملة أثناء الاحتجاز والمعاملة لدى الإعادة إلى الوطن	
16	زاي - إعادة التوطين في جمهورية كوريا	
17	التعاون والمفاوضات السياسية	- خامساً
18	المساءلة	- سادساً
19	الاستنتاج	- سابعاً
20	التوصيات	- ثامناً

أولاً - مقدمة

1- يتناول المقرر الخاص في هذا التقرير، المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان عملاً بقراره 20/40، التطورات الرئيسية المسجلة في حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منذ تقريره السابق إلى المجلس. وينبغي النظر فيه مقترناً بأحدث تقرير قدمه المقرر الخاص إلى الجمعية العامة (A/74/275/Rev.1). ولا تزال حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ترفض التعاون مع ولاية المقرر الخاص.

2- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اضطلع المقرر الخاص ببعثة قطرية رسمية إلى جمهورية كوريا في الفترة من 17 إلى 21 حزيران/يونيه 2019. ولم يتسن له تنفيذ بعثته الثانية إلى جمهورية كوريا في أواخر 2019 بسبب صعوبات في وضع جدول زمني لها. وفي الفترة من 2 إلى 4 كانون الأول/ديسمبر 2019، اضطلع ببعثة قطرية رسمية إلى اليابان، حيث التقى بالوزير المعني بمسألة الاختطاف ووزير الخارجية ومسؤولين حكوميين آخرين وأعضاء في البرلمان وأسرى ضحايا الاختطاف وأفراد من المجتمع المدني وأكاديميين.

3- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يلح في الأفق تحسن في حالة حقوق الإنسان أو تقدّم في النهوض بالمساءلة والعدالة فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد تزداد حالة حقوق الإنسان تدهوراً نتيجة لما أُبلغ عنه من انخفاض في إنتاج المحاصيل في 2019⁽¹⁾؛ وتشديد مراقبة الحدود، والرصد المستمر، والحظر التجاري في ظل التهديد الحالي الناجم عن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)؛ وتأثير استمرار الجزاءات. ويكرس المقرر الخاص جزءاً كبيراً من هذا التقرير لتسليط الضوء على حقوق الإنسان للمرأة. ويأمل أن يساعد ذلك في زيادة التركيز على التحديات الخاصة الماثلة في مجال حقوق الإنسان أمام المرأة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وأن يؤدي إلى توسيع نطاق إشراك المرأة في جميع جوانب المفاوضات السياسية.

ثانياً - لمحة عامة عن الحالة السياسية والأمنية

4- انقضى في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 الموعد النهائي المحدد لاستئناف محادثات نزع السلاح النووي والسلام بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية من دون تطورات هامة. ولم تجر حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أي تجارب نووية منذ أيلول/سبتمبر 2017. وخلال الاجتماع الخامس للجنة المركزية السابعة لحزب العمال الكوري بكامل هيئتها، المعقود في الفترة من 28 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، شدد رئيس حزب العمال، كيم جونغ أون، على ضرورة تحقيق الاكتفاء الذاتي، وقال "إن النية الحقيقية للولايات المتحدة هي السعي إلى تحقيق مصالحها السياسية والدبلوماسية الخاصة وإضاعة الوقت بموازاة ذلك تحت يافطة الحوار والمفاوضات، وإبقاء الجزاءات في الوقت نفسه لكي تقلص قدرتنا تدريجياً". واعترف قائلاً "لا شك في حاجتنا الماسة إلى بيئة خارجية مواتية لبناء اقتصادنا، لكننا لن نبيع أبداً كرامتنا التي دافعنا عنها حتى الآن دفاعنا عن أرواحنا، أملاً في تحقيق تحول بجمي"⁽²⁾. وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، عمم الاتحاد الروسي والصين مشروع قرار على أعضاء مجلس الأمن بهدف رفع الجزاءات المفروضة على عودة عمال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛ وصادرات التماثيل والمأكولات البحرية والمنسوجات؛ واستيراد المنتجات المعدنية

(1) Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), *Crop Prospects and Food Situation*, Quarterly Global Report, December 2019, p. 5

(2) انظر <https://kcnawatch.org/newstream/1577943153-613054498/fifth-plenary-meeting-of-seventh-central-committee-of-workers-party-of-korea-held/>

للاستخدام الإنساني؛ وتطبيق إعفاء من هذه الجزاءات على مشاريع السكك الحديدية والطرق التي تشترك في تنفيذها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا. وللسنة الثانية على التوالي، لم يناقش مجلس الأمن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

5- ولم تُؤكَّد رسمياً حتى الآن أي حالة إصابة بمرض كوفيد-19 في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وتتخذ السلطات إجراءات وقائية، من بينها فرض ضوابط صارمة على دخول البلد، والتماس المساعدة من كيانات الأمم المتحدة. ويؤكد المقرر الخاص أن العالم الخارجي ينبغي أن يكون مستعداً للاستجابة، وأن حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ينبغي أن تسمح للخبراء الطبيين والجهات الفاعلة في المجال الإنساني بحرية الوصول التام إلى البلد، وتخفف القيود المفروضة على الحصول على المعلومات.

ثالثاً- حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

ألف- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

6- يعترف العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي صدقت عليه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بحق كل فرد في مستوى معيشي كاف له ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجتهم من الغذاء والكساء والمأوى، وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية، ويلتزم الدول الأطراف باتخاذ التدابير اللازمة لإنفاذ هذا الحق، معترفة في هذا الصدد بالأهمية الأساسية للتعاون الدولي القائم على الموافقة الحرة.

7- وشدد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على الطابع المزمن لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فضلاً عن عدم إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية المنقذة للأرواح⁽³⁾. علاوة على ذلك، أبرز المكتب أن 7 في المائة فقط من السكان المشمولين بالاستطلاع بلغوا مستوى مقبولاً من الاستهلاك الغذائي في نيسان/أبريل 2019، أي بانخفاض نسبته 13 في المائة عن المستوى المسجل قبل خمسة أشهر⁽⁴⁾. ولا يزال الإسهال والالتهاب الرئوي السبب الرئيسيين في وفيات الأطفال دون سن الخامسة. ولا يحصل 39 في المائة من السكان تقريباً على مصادر المياه المدارة إدارة مأمونة، ولا يستفيد 16 في المائة منهم من مرافق الصرف الصحي الأساسية⁽⁵⁾. وفي عام 2020، يحتاج 10,8 ملايين شخص في البلد إلى المساعدة الإنسانية. ولما كانت التوقعات تنبئ بأن يظل إنتاج المحاصيل دون المتوسط، فلا يُتَظَر أن تتحسن حالة الأمن الغذائي عموماً في 2020⁽⁶⁾. وتفيد التقارير بأن الحكومة لا تضمن نظام التوزيع العام إلا لبعض المهن الرئيسية ولسكان بيونغ يانغ وفي المدن التي تُنقذ فيها مشاريع سياحية. أما خارج هذه المناطق، فيضطر السكان إلى إيجاد سبل لكسب العيش، بينما يعملون أيضاً في وظائف تحددها الدولة لا تكفي مرتباتها لتلبية الاحتياجات الأساسية.

(3) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، *المحة العامة عن العمل الإنساني العالمي 2020*، الصفحة 66.

(4) المرجع نفسه.

(5) شجع المقرر الخاص حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والمقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان في مياه الشرب المأمونة وحقه في خدمات الصرف الصحي على التحوار والترتيب لإجراء بعثة قطرية.

(6) FAO, *Crop Prospects and Food Situation*, Quarterly Global Report, December 2019, p. 26.

8- ونظراً إلى غياب الشروط اللازمة لإعمال الحق في ظروف عمل مواتية بأجور كافية⁽⁷⁾، يزاول العديد من الناس، ولا سيما النساء، أنشطة تجارية صغيرة في الأسواق غير الرسمية (جانغمادانغ). وأدى نمو الأسواق غير الرسمية في جميع أنحاء البلد إلى ظهور رواد أعمال أقوى اقتصادياً، يطلق عليهم اسم دونجو، يتحكمون في إمدادات السلع من الصين وغيرها من الأنشطة الاقتصادية الرئيسية. وتشير التقارير إلى زيادة في تضارب المصالح بين الدونجو والمسؤولين، في مجالات يرتبط بعضها بمشاريع البناء الحكومية وتوريد المواد. وعلى الرغم من أن حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد شرعت في إصلاحات جزئية لاستيعاب الواقع الجديد للأنشطة الاقتصادية الخاصة، لا تزال هذه الأنشطة تنفذ في سياق يلفه الغموض القانوني⁽⁸⁾، مما يقوض حقوق الإنسان الأساسية. ومن دون إصلاح منهجي، فإن التوتر بين المسؤولين والطبقة الناشئة من رواد الأعمال قد يؤدي إلى عدم الاستقرار، ويضر بأنشطة السكان الاقتصادية، ويؤثر بوجه أعم تأثيراً سلبياً في تنمية البلد⁽⁹⁾.

9- وفيما يتعلق بالجزءات، يلاحظ المقرر الخاص استمرار الطابع الشامل للجزاءات الانفرادية⁽¹⁰⁾ مقترنة بالجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة على التجارة والاستثمار والمعاملات المالية⁽¹¹⁾. ووفقاً للمعلومات الواردة، تباطأت أنشطة الأسواق عموماً بسبب الجزاءات وإغلاق الحدود وعدم التيقن السائد في البيئة السياسية والاقتصادية، مما أثر سلباً في سبل عيش الناس، ولا سيما المقيمين في المناطق الحدودية. وأبرز التقييم السريع المشترك للأمن الغذائي الذي أجرته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي تأثير الجزاءات في الإنتاج الزراعي، ولا سيما القيود المفروضة على استيراد القود والآلات وقطع الغيار اللازمة للمعدات⁽¹²⁾. ويمنع أيضاً استيراد المعدات الطبية مثل أجهزة الأشعة السينية ومواد التخدير وأجهزة التصوير بالموجات فوق الصوتية. وتواصل كيانات الأمم المتحدة العاملة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تسليط الضوء على تأثير الجزاءات الضار في العمليات الإنسانية، بما في ذلك القيود المتصلة بإعفاءات الواردات في بلدان العبور، والقنوات المصرفية المعلقة⁽¹³⁾. وفي هذا الصدد، يثني المقرر الخاص على قرار الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا استئناف منحه لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك العنصران المتعلقان بسلالات السل والملاريا الحساسة من المنحة التي تقدمها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومنظمة الصحة العالمية، فضلاً عن العنصر المتعلق بالسل المقاوم للأدوية المتعددة الذي تتولاه مؤسسة يوجين بيل.

10- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، عقد المقرر الخاص اجتماعاً مع المنظمات غير الحكومية العاملة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتقديم المساعدة الإنسانية. وأكدت أن المنظمات غير الحكومية الصغيرة تفتقر إلى القدرات اللازمة، بما في ذلك الخبرة القانونية، لضمان الحصول على

(7) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة 7.

(8) Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, "The price is rights: the violation of the right to an adequate standard of living in the Democratic People's Republic of Korea", 2019, pp.16-17.

(9) انظر A/HRC/40/66.

(10) فرضت الجزاءات الانفرادية أستراليا وجمهورية كوريا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، والاتحاد الأوروبي.

(11) للاطلاع على جزاءات الأمم المتحدة، انظر قرارات مجلس الأمن 1718 (2006) و1874 (2009) و2087 (2013) و2094 (2013) و2270 (2016) و2321 (2016) و2371 (2017) و2375 (2017) و2397 (2017).

(12) FAO and the World Food Programme, *Joint Rapid Food Security Assessment: Democratic People's Republic of Korea*, May 2019, p. 14.

(13) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، *اللمحة العامة عن العمل الإنساني العالمي 2020*، الصفحة 66.

الإعفاء من لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1718(2006). وشددت على ضرورة الحصول على إذن من اللجنة لأداء أمور لا يبدو أنها تنطوي على ضرر، مثل توفير مرشحات المياه ولوازم النظافة الصحية والأموال اللازمة لبناء الآبار، مما أثر سلباً في حصول السكان على المياه النظيفة، بما في ذلك في المستشفيات، في بلد يفتقر فيه نصف المدارس والمرافق الصحية إلى خدمات المياه والصرف الصحي الكافية. ويحث المقرر الخاص اللجنة على اعتماد تفسير أوسع للعمل الإنساني، لمنح إعفاءات للأصناف اللازمة لزيادة فرص الحصول على المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية.

11- واجتمع المقرر الخاص، أثناء وجوده في نيويورك، مع نائب الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، لأن الممثل الدائم لألمانيا هو الذي يتولى رئاسة اللجنة حالياً. ويرحب المقرر الخاص بقرار فريق الخبراء التابع للجنة تضمنين تقريره قسماً يتناول الأثر الإنساني الناجم عن الجزاءات يوثق فيه التأثير السلبي في حقوق مواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بمن فيهم عدد كبير من الأطفال دون سن الخامسة، في مجالات الأمن الغذائي والزراعة والتغذية والصحة والمياه والصرف الصحي والحد من مخاطر الكوارث⁽¹⁴⁾. ويرحب أيضاً بالتقدم الذي أحرزته اللجنة في زيادة الشفافية في عملية الاستثناءات الخاصة بالوكالات الإنسانية العاملة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك تحسين التوجيه المقدم إلى كيانات الأمم المتحدة في البلد، وبالإحاطة نصف السنوية التي يقدمها مكتب تسويق الشؤون الإنسانية إلى اللجنة.

12- ويرحب المقرر الخاص على وجه التحديد بالتوصية التي قدمها فريق الخبراء التابع للجنة في تقريره لعام 2019 إلى مجلس الأمن، التي تدعو الأمين العام إلى أن يطلب إلى الأمانة العامة إجراء تقييم للأثر الإنساني الناجم عن الجزاءات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية⁽¹⁵⁾. وتعكس هذه التوصية النداء الذي وجهه المقرر الخاص إلى مجلس الأمن قبل عامين ونصف تقريباً لإعداد تقييم شامل لنظام الجزاءات من أجل تجنب الآثار السلبية غير المقصودة في حقوق الإنسان، ولا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وضمان ألا يفرض نظام الجزاءات ما من شأنه أن يشكل بالفعل عقاباً جماعياً للمواطنين العاديين في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولذلك فإنه يشجع الأمين العام على المضي قدماً في تنفيذ تلك التوصية، من خلال ولاية لا تشمل تأثير الجزاءات الإنساني فحسب، بل تتناول أيضاً تأثيرها في أعمال حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، يشدد المقرر الخاص مرة أخرى على التزامات الدول الأعضاء في مجال حقوق الإنسان فيما يتعلق بتأثير الجزاءات، على النحو المبين في التعليق العام رقم 8(1997) للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشأن العلاقة بين العقوبات الاقتصادية واحترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

13- وتعارض حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية نظام الجزاءات. فأثناء نظر اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، في تقرير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الجامع لتقاريرها الدورية من الثاني إلى الرابع، قال الممثل الدائم للبلد إن "الولايات المتحدة والقوى المعادية الأخرى تعيق بكل طريقة ممكنة تمتع شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بحقوق الإنسان، بوسائل تشمل التلاعب بما يسمى قرارات الجزاءات ضد البلد، التي تنتهك حقه في الوجود وحقه في التنمية. والأشخاص الضعفاء مثل النساء والأطفال هم ضحايا هذه الجزاءات اللاإنسانية. وتعارض الجزاءات الاقتصادية الظالمة مع ميثاق الإنسانية وحقوق الإنسان، ولا يمكن تبريرها إطلاقاً، وينبغي رفعها فوراً"⁽¹⁶⁾. غير أن الحكومة لم تتح إمكانية الوصول إلى البلد ولم تقدم بيانات أو معلومات

(14) Corr.1 و S/2019/171، المرفق.

(15) المرجع نفسه، الفقرة 180.

(16) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=22373&LangID=E

من شأنها أن تتيح إجراء تقييم دقيق وشامل لتأثير الجزاءات الضار. ويذكر المقرر الخاص الحكومة بالخطوات اللازمة لتمكين المجتمع الدولي من تقييم تأثير الجزاءات في حقوق الإنسان⁽¹⁷⁾، وهو ما يعني في المقام الأول تمكين وكالات الرصد من الوصول إلى البلد، فضلاً عن توفير بيانات شاملة ودقيقة.

باء- الحريات الأساسية

14- لا تزال الحريات الأساسية لشعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية محدودة ورهينة بمصالح حزب العمال في كوريا. ويستمر التحكم في السكان ومراقبتهم، ويخشى هؤلاء الاعتقال التعسفي وسوء المعاملة، بما في ذلك الاحتجاز في السجن السياسي (كوانليسو). ويعني فشل النظام الاقتصادي ونظام التوزيع أن نسبة كبيرة من المواطنين يكافحون من أجل تلبية احتياجاتهم الأساسية ويعملون في وظائف تحددها الدولة من دون أجر أو بأجر غير كاف. ويستمر التمييز على أساس نظام سونغيون⁽¹⁸⁾. ووصفت هاربة حياتها في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قائلة "ليست هناك حرية ولا حصص إعاشة ولا أنشطة تجارية، بل المراقبة وخطر القمع والشقاء للجميع في المناطق الزراعية".

15- وتتسم حياة الناس اليومية بالخوف من التعرض للسجن السياسي. وتتخذ وزارة أمن الدولة وحدها قرار إيداع المتهمين بارتكاب جرائم ضد الدولة السجن السياسي. ولا تُبلغ أسر المشتبه فيهم بالقرارات المتخذة ضدهم أو بمكان وجودهم، وهو ما يمثل اختفاءً قسرياً. ووفقاً لإفادات شخصية، ما زالت عمليات الإعدام العلني تُنفَّذ وإن خفض عددها. ووصفت رواية لعملية إعدام علنية في 2018 إطلاق 10 من أفراد الشرطة فوق جسر النار عدة مرات على امرأة أديننت بقتل ابن أحد أمناء الحزب، وحُشد آلاف الأشخاص لمشاهدة عملية الإعدام.

جيم- عمليات الاختطاف

16- لا تزال مسألة الاختطاف الدولي مصدر قلق للمقرر الخاص. وتعترف حكومة جمهورية كوريا رسمياً بأن 516 مواطناً من مواطنيها اختُطفوا في فترة ما بعد الحرب، بينما اختُطف عشرات الآلاف خلال الحرب الكورية. ومن بين المختطفين 11 شخصاً من أصل 50 اختُطفوا في 11 كانون الأول/ديسمبر 1969، أثناء اختطاف طائرة الخطوط الجوية الكورية YS-11⁽¹⁹⁾. وتعترف حكومة اليابان بـ 12 محتطفاً من اليابان، ما زالوا في عداد المفقودين. إضافة إلى ذلك، اختُطف عدد من الرعايا الأجانب الآخرين، ولا سيما في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات من القرن الماضي. ويشكل الاختفاء القسري، الذي يتخذ أشكالاً منها الاختطاف، جريمة خطيرة لا تتوقف إلا بالكشف عن مصير كل شخص مختطف ومكان وجوده، وبالتالي فإن المسؤولية الجنائية الفردية تشمل الأشخاص الذين بمسكون حالياً بخيوط الجريمة.

17- والتقى المقرر الخاص، خلال بعثته الرسمية إلى اليابان في كانون الأول/ديسمبر 2019، بأسر المختطفين اليابانيين⁽²⁰⁾. وقال فرد من أفراد أسرة أحد المختطفين وهو يعرض المعاناة المستمرة: "أستيقظ كل صباح طيلة العقود الماضية آملاً أن أسمع خبيراً سعيداً". ومع ذلك، لم يُجرز أي تقدم في

(17) التعليق العام رقم 12 (1999) للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشأن الحق في الغذاء الكافي، الفقرة 37.

(18) سونغيون هو نظام تصنيف يستند إلى الخلفية السياسية والاجتماعية والاقتصادية لأسلاف الشخص المباشر وإلى سلوك الشخص وسلوك أقاربه.

(19) أعيد ما مجموعه 39 محتطفاً إلى جمهورية كوريا في 14 شباط/فبراير 1970.

(20) أعرب المقرر الخاص عن حزنه لوفاة والدة كيكو أرموتو.

حل هذه المسألة على الرغم من إثارتها مراراً وتكراراً خلال مؤتمرات القمة بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. والتقى المقرر الخاص أيضاً بأحد أفراد أسرة أنوتشا بانجوي، وهي مواطنة تايلندية اختطفت من ماكاو في 1978، وبفاعل في المجتمع المدني يؤيد عودة دويينا بومبيا، وهي مواطنة رومانية اختفت من إيطاليا في 1978. ويشدد المقرر الخاص على ضرورة اتباع المجتمع الدولي نهجاً استراتيجياً للتصدي بصفة جماعية لجريمة الاختطاف الدولية، والتوصل إلى عودة جميع المختطفين المتبقين، والسعي إلى تحقيق العدالة والمساءلة.

دال - حالة الأشخاص الذين أعيدوا إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

18- تلقى المقرر الخاص معلومات عن عدد متزايد من الهاربين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، من بينهم أطفال، احتُجزوا في الصين. ووجه منذ تقريره السابق إلى مجلس حقوق الإنسان سبعة نداءات عاجلة إلى الصين يعرب فيها عن القلق إزاء حالة 46 هارباً. ويأمل أن تقدم حكومة الصين مستقبلاً ردوداً تتضمن معلومات أكثر تفصيلاً مما ورد في رسائلها السابقة. ومع ذلك، يسلط المقرر الخاص الضوء على التزام الصين بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين بعدم إعادة الأشخاص إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية⁽²¹⁾، ولذلك بأسف لاستمرار تلقيه تقارير تفيد بإعادة أفراد من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى بلدهم. ويؤكد من جديد كذلك أن القانون الدولي لحقوق الإنسان ينص أيضاً، بصرف النظر عن وضع هؤلاء الأشخاص، على مبدأ عدم الإعادة القسرية، المدرج صراحة في اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، التي صدقت عليها الصين. وهناك أسباب جوهرية تدعو إلى الاعتقاد بأن الهاربين سيتعرضون للتعذيب أو غير ذلك من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان إذا أعيدوا إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وينبغي من ثم حمايتهم باعتبارهم لاجئين في عين المكان. ويحث المقرر الخاص أيضاً حكومة الصين على الإذن لموظفي مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بالسفر إلى المناطق الحدودية ذات الصلة لتمكين الهاربين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من التماس اللجوء من الاضطهاد⁽²²⁾.

19- ويشعر المقرر الخاص بقلق بالغ إزاء قرار حكومة جمهورية كوريا في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 ترحيل صيادين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قيل إنهما احتُجزا في مياه جمهورية كوريا في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وأفادت حكومة جمهورية كوريا بأن القرار استند إلى استحالة تأكدها من صحة اعتزام الصيادين الانشقاق، وإلى مزاعم اعترافهما بقتل 16 فرداً من أفراد طاقم سفينة الصيد التي كانا على متنها⁽²³⁾. ويشعر المقرر الخاص بالقلق من اتخاذ القرار من دون مراعاة الأصول القانونية، ومن احتمال تعرض الرجلين لانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان الواجبة لهما عند إعادتهما، بما في ذلك الاختفاء القسري والإعدام التعسفي والتعذيب وسوء المعاملة والمحاكمات التي لا تتمشى مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة. ولا يُعرف مكان وجودهما بعد إعادتهما. وانضم المقرر الخاص إلى 67 منظمة من منظمات المجتمع المدني و10 أفراد في التوقيع على رسالة مفتوحة موجهة إلى رئيس جمهورية كوريا، مون جاي-إن، للإعراب عن القلق إزاء عدم الوفاء بالالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان. وحث المقرر الخاص الحكومة في الرسالة على اتخاذ إجراءات تصحيحية ودعم حق

(21) يشمل ذلك التزامات الصين باعتبارها طرفاً في اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين والبروتوكول الملحق بها.

(22) على النحو المكفول بموجب المادة 14(1) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

(23) بيان صحفي صادر عن وزارة الوحدة في جمهورية كوريا: https://unikorea.go.kr/eng_unikorea/news/releases/?boardId=bbs_000000000000034&mode=view&cntId=54222&category=&pageIdx=

الأفراد في عدم إعادتهم إذا كان ذلك سيعرضهم لخطر التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة. ودعا أيضاً إلى التحقيق في ترحيل الصيادين⁽²⁴⁾.

رابعاً - حقوق الإنسان للمرأة

20- تشكل النساء والفتيات 51,1 في المائة من مجموع سكان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية⁽²⁵⁾. واعتمد المقرر الخاص منذ أن تولى ولايته في 2016 على المعلومات التي يقدمها المماربون من البلد، الذين تشكل النساء غالبيتهم العظمى. وتشير هذه الإفادات إلى أن المرأة مستبعدة من عمليات صنع القرار، في المجالين الخاص والعام، وأن خبرتها لا تحظى بالاهتمام الكافي في كثير من الأحيان. ولذلك، يلخص المقرر الخاص في هذا الفرع استنتاجاته المتصلة بحقوق المرأة طيلة حياتها.

ألف - الإطار القانوني

21- صدقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في 2001. وأفادت الحكومة، في تقريرها الجامع لتقاريرها الدورية من الثاني إلى الرابع إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، في 2016، بأن المرأة "سيدة كاملة للمجتمع" وأنها "تمارس حقوقها تماماً على قدم المساواة مع الرجل في جميع ميادين السياسة والاقتصاد والحياة الاجتماعية والثقافية، وتسهم بإنجازات كبيرة في الجهود الرامية إلى تحقيق الرخاء في البلد"⁽²⁶⁾. وصدقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على اتفاقية حقوق الطفل في 1990 وعلى بروتوكولها الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية في 2014. وينص الدستور الاشتراكي على أن المواطنين يتمتعون بحقوق متساوية في جميع مجالات الأنشطة الحكومية والعامية (المادة 65)، وعلى حق جميع المواطنين الذين بلغوا سن السابعة عشرة في التصويت والترشح للانتخاب بصرف النظر عن الجنس والعرق والمهنة ومدة الإقامة ووضع الملكية والتعليم والانتماء الحزبي والآراء السياسية والدين (المادة 66)، وعلى مساواة المرأة مع الرجل في الوضع الاجتماعي والحقوق (المادة 77).

22- وهناك عدد من القوانين الأخرى التي تحمي حقوق المرأة. فقانون المساواة الجنسية (1946) ينص على المساواة بين الجنسين في العديد من المجالات، بما فيها الزواج والطلاق، والمساواة في حقوق الإرث. وينص قانون العقوبات على تجريم اغتصاب النساء والاتجار بالأشخاص وإجبار الرؤوس على ممارسة الجنس والاعتداء الجنسي على الأطفال. وفي 2010، أكدت الحكومة من جديد التزامها بضمان المساواة بين الجنسين وعدم التسامح إزاء أي شكل من أشكال التمييز ضد المرأة باعتماد قانون حماية وتعزيز حقوق المرأة. ويشمل هذا القانون الحقوق الأساسية للمرأة، بما في ذلك الحقوق الاجتماعية والسياسية، والحقوق التعليمية والثقافية والطبية، وحقوق العمل. ويدمج اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في الإطار القانوني المحلي، وينص على أن لهذه المعاهدة "نفس أثر" القانون المحلي. وبحققت فضلاً عن ذلك تقدماً في حظر جميع أشكال العنف المنزلي، وإن كان لا يتيح إطاراً قانونياً ومؤسسياً لملاحقة الجناة وحماية الضحايا. ويشجع المقرر الخاص الحكومة على التماس المساعدة التقنية للمضي قدماً في هذا المجال الهام.

(24) انظر www.hrw.org/news/2019/12/16/letter-president-moon-jae-re-roks-stance-human-rights-north-korea

(25) حتى 2018، انظر <https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL.FE.ZS?locations=KP>

(26) CEDAW/C/PRK/2-4، الفقرة 3.

23- وينص قانون حماية وتعزيز حقوق المرأة أيضاً على أن الاتحاد النسائي الديمقراطي الكوري، المعروف منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2016 باسم الاتحاد النسائي الاشتراكي في كوريا، هو منظمة معنية بحماية وتعزيز حقوق المرأة. ووفقاً للحكومة، يتبع الاتحاد النسائي، وهو منظمة اجتماعية جماهيرية للنساء لها فروع في جميع أنحاء البلد، تنفيذ سياسات الدولة وتشريعاتها المتعلقة بالمساواة بين الجنسين بالتعاون الوثيق مع هيكل الحزب المحلية الأخرى، ويؤدي دوراً هاماً في نشر المعلومات عن حقوق المرأة والتوعية بها⁽²⁷⁾. غير أن بعض الروايات يفيد بأن الاتحاد النسائي لم يعزز جميع مجالات حقوق المرأة تعزيزاً كافياً.

باء- المشاركة السياسية

24- يتيح الدستور الاشتراكي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وقانون انتخاب نواب الجمعيات الشعبية على جميع المستويات وقانون حماية وتعزيز حقوق المرأة ضمانات قانونية لمشاركة المرأة في الحياة السياسية بمستوياتها كافة. وينص قانون حماية وتعزيز حقوق المرأة على أن تشرك الدولة المرأة بنشاط في الأنشطة الاجتماعية والسياسية وأن ترفع نسبة النائبات في كل مستوى من مستويات مجلس الشعب (المادة 12). وأشارت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في تقريرها الوطني المقدم في سياق استعراضها الدوري الشامل الثالث في إطار مجلس حقوق الإنسان، إلى "اتخاذ تدابير لتعيين نساء قادرات في المناصب القيادية والتعريف على نطاق واسع بإنجازاتهم. ونتيجة لذلك، زادت في عام 2018 وحده نسبة القيادات في إدارات الوزارات والمؤسسات الوزارية أو على مستوى أعلى زيادة كبيرة"⁽²⁸⁾. غير أن المرأة لا تزال ممثلة تمثيلاً ناقصاً في هيئات صنع القرار الرئيسية.

25- وفي 10 آذار/مارس 2019، أجرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية انتخابات للدورة الرابعة عشرة للمجلس الأعلى للشعب. وانتُخب النواب الذين يمثلون الدوائر الانتخابية البالغ عددها 687 دائرة في البلد لمدة خمس سنوات. ومنذ السبعينات من القرن الماضي، تراوح تمثيل المرأة في المجلس الأعلى للشعب بين 15 و20 في المائة، بينما تراوح تمثيلها على الصعيد المحلي بين 20 و30 في المائة. ووفقاً للحكومة، بلغت نسبة النائبات في المجلس الثالث عشر (2014-2019) 20,2 في المائة⁽²⁹⁾. ونسبة النساء في المجالس الشعبية على الصعيد الوطني أو المحلي لا تمثل بالضرورة المشاركة السياسية الفعلية للمرأة. فيقل تمثيل المرأة في هيئة الرئاسة، وهي الهيئة التي تضطلع بالمهام الأساسية للدولة عندما لا ينعقد المجلس الأعلى للشعب، وفي اللجنة المركزية، وهي الهيئة الإدارية الرئيسية لحزب العمال الكوري، وكلاهما له تأثير سياسي كبير. وتوجد امرأة واحدة (5,88 في المائة) من بين أعضاء هيئة رئاسة المجلس الرابع عشر البالغ عددهم 17 عضواً، بينما تضم الحكومة امرأتين من أصل 49 عضواً (4 في المائة). وتضم لجنة شؤون الدولة امرأة واحدة من بين أعضائها الـ 14 (7,14 في المائة)⁽³⁰⁾. وفي وزارة الخارجية، تشكل النساء 16,5 في المائة من المسؤولين، و4,9 في المائة من الدبلوماسيين في الخارج⁽³¹⁾.

26- ولا يزال تمثيل المرأة ناقصاً في الهيئات الرئيسية لحزب العمال الكوري. ففي آذار/مارس 2018، كان رئيس اللجنة المركزية للحزب و11 نائباً له رجالاً، وكذلك كان أغلبية أعضائها. وكانت كيم يو جونج، الأخت الصغرى للرئيس كيم جونج أون، العضوة الوحيدة في مكتبه السياسي القوي.

(27) المرجع نفسه، الفقرات 40 و52 و56 و62 و160.

(28) A/HRC/WG.6/33/PRK/1، الفقرة 67.

(29) المرجع نفسه. لم تكن الأرقام المتعلقة بالدورة الرابعة عشرة متاحة وقت كتابة هذا التقرير.

(30) تشو سون هوي، وهي أيضاً عضوة في اللجنة المركزية لحزب العمال الكوري والنائبة الأولى لوزير الخارجية.

(31) CEDAW/C/PRK/2-4، الفقرتان 88 و89.

وما فتئت كيم يو جونج تؤدي دوراً هاماً وواضحاً في مفاوضات السلام. ورافقت كيم جونج أون إلى مؤتمر القمة بين زعمي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الذي عُقد في سنغافورة في 12 حزيران/يونيه 2018، ثم إلى مؤتمر القمة الذي عُقد في هانوي يومي 27 و28 شباط/فبراير 2019. وكانت المندوبة الرئيسية لبلدها في حفل افتتاح الألعاب الأولمبية الشتوية في بيونغ تشانغ بجمهورية كوريا، في 2018. وفي حزيران/يونيه 2019، سلمت كيم يو جونج رسالة تعزية من كيم جونج أون في وفاة لي هي - هو، السيدة الأولى السابقة لجمهورية كوريا، إلى كبار المسؤولين في جمهورية كوريا على الحدود بين البلدين. وفي نيسان/أبريل 2018، قبل انعقاد مؤتمر القمة مع جمهورية كوريا ثم مع الولايات المتحدة، منح كيم جونج أون زوجته، ري سول جو، رسمىاً لقب "السيدة الأولى المحترمة". والتقت بالسيدة الأولى لجمهورية كوريا خلال مؤتمر القمة بين بلديهما وشاركت في استضافة زيارة رئيس الصين وزوجته في حزيران/يونيه 2019.

الفنون والموسيقى

27- دأبت الدولة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على دعم الفنون والموسيقى والرقص والعروض. ويبدو أنها تستخدم الفرق الفنية للترويج محلياً لأيديولوجيتها المسماة جوتشه، ولإظهار معايير عالية في المجالات الفنية على الصعيد الدولي. ففي دورة الألعاب الأولمبية الشتوية، التي عقدت في بيونغ تشانغ بجمهورية كوريا، في 2018، على سبيل المثال، أوفدت الحكومة فرقة كبيرة من فنانين الأداء، معظمهم نساء، وعدداً كبيراً من المشجعات. ويقال إن فرقة أداء أخرى أرسلت إلى بيجين عندما زار الرئيس كيم جونج أون المدينة في كانون الثاني/يناير 2019، تعبيراً عن الصداقة بين البلدين. وتستخدم العروض الفنية أيضاً لكسب العملات الأجنبية - فغالباً ما تغني الفرق النسائية وترقص في مطاعم في الخارج تُحضر مأكولات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، من أجل جذب العملاء.

جيم - الحق في التعليم والعمل والصحة والمياه والصرف الصحي

الحق في التعليم

28- يُكفل الحق في التعليم في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للفتيات والفتيات على قدم المساواة بموجب القوانين والسياسات. وفي 2017، كان الجميع تقريباً (99,9 في المائة) قد أكمل التعليم الإلزامي الذي يدوم 12 عاماً⁽³²⁾. وعلى الرغم من أن التعليم مجاني، فإن المدارس تجمع مواد مثل خردة الصلب والورق وفراء الحيوانات من الطلاب، مما يشكل ضغطاً إضافياً على الوالدين، ويجول أحياناً دون التحاق الطلاب الأفقر حالاً بالمدارس. وفي 2018، بلغ معدل التحاق النساء بالتعليم العالي 18,18 في المائة، بينما بلغت هذه النسبة 35,45 في المائة لدى الرجال، مما يشير إلى صعوبة وصول المرأة إلى التعليم العالي⁽³³⁾. وأبلغت الحكومة اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في 2014 بأن 9,9 في المائة فقط من النساء وصلن إلى التعليم الجامعي⁽³⁴⁾. وتفيد التقارير بأن الوضع الاجتماعي والقدرة الاقتصادية هما المحددان الرئيسيان للقبول في الجامعات، غير أن نوع الجنس يؤدي دوراً هاماً في القبول وفي اختيار الدورات الدراسية. وتنعكس القوالب النمطية الجنسانية في الأنظمة والسياسات الوطنية، بما في ذلك معايير الانتداب الوظيفي، التي تنص على أن تشكل النساء 100 في المائة من الممرضات

(32) المسح العنقودي متعدد المؤشرات لعام 2017 (MICS) الذي أنجزه المكتب المركزي للإحصاء في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بدعم تقني من اليونيسف.

(33) المرجع نفسه.

(34) CEDAW/C/PRK/2-4، الفقرة 102.

وعاملات الهاتف⁽³⁵⁾. وقد أعربت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة عن قلقها إزاء أحكام في القوانين أو التوجيهات تحد من وصول المرأة إلى بعض المجالات الدراسية والمهن بسبب خصائصها التي حددتها الدولة الطرف⁽³⁶⁾.

الحق في العمل

29- تحدد الدولة لجميع الرجال والنساء غير المتزوجات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وظيفة في مكان عمل تابع لها. ووفقاً لإفادات بعض الأشخاص، يتقاضى أولئك العمال أجوراً زهيدة أو يلا يتقاضون أي أجر على الإطلاق. ونتيجة لذلك، تصبح المرأة المتزوجة، المعفاة من الوظيفة التي تحددها الدولة لأن المطلوب منها هو أداء العمل المنزلي، هي المعيل الرئيسي لأسرتها في كثير من الحالات. وقالت امرأة هربت مؤخراً من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إنها كانت تبيع زيت الفاصولياء والصوجة في السوق غير الرسمية. وأفادت بأنها كانت تكسب من عملها ذلك، في يوم يكثُر فيه العملاء، ما يصل إلى 10 000 ون (11 دولاراً)، أي ما يعادل سعر كيلوغرامين من الأرز. وذكرت أنها دفعت مرة واحدة مبلغ 15 000 ون (17 دولاراً) مقابل كشك في السوق، فضلاً عن دفع رسم يومي قيمته 1 000 ون (1,1 دولار). وروت امرأة أخرى أنها دفعت 6 000 يوان (292 دولاراً) مقابل مكان في سوق أخرى، ورسماً يومياً قدره 2 000 ون (2,2 دولار) لمديري السوق الخاصة. وأفادت نساء أخريات لم يستطعن دفع ثمن مكان البيع في السوق بأنهن كن يبعن الطعام المطبوخ خارج السوق مباشرة. غير أن هذا الفعل مخالف للقانون، وكن يواجهن خطر العقاب لو ألقى المفتشون القبض عليهن.

30- وتتنمي المتزوجات إلى الاتحاد النسائي الاشتراكي في كوريا، ويُطلب منهن المشاركة في الحملات التي ينظمها الاتحاد لتعبئة اليد العاملة. ووفقاً لإفادات بعض الأشخاص، ازدادت تعبئة النساء لتوفير اليد العاملة لمشاريع الدولة، ويشمل ذلك بقاءهن في مواقع البناء في المناطق النائية لعدة أشهر في كل مرة. ولما كانت المرأة هي التي تتولى الرعاية في أسرتها أصلاً، وتضطلع في كثير من الحالات بدور المعيل الرئيسي أيضاً، فإن هذه التعبئة تؤثر تأثيراً ضاراً في سبل عيش الأسر. ويمكن أحياناً تجنب التعبئة للعمل غير المدفوع الأجر بأداء غرامة أو رشاً، لكن ذلك ليس في متناول جميع النساء. وفي بعض الحالات، تحتفظ المرأة بعد الزواج بالوظيفة التي تحددها الدولة، على الرغم من عدم كفاية مرتبتها، من أجل تجنب التعبئة عن طريق الاتحاد النسائي الاشتراكي في كوريا⁽³⁷⁾.

الحق في الصحة

31- ينص الدستور الاشتراكي والقوانين ذات الصلة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الرعاية الطبية المجانية لجميع مواطنيها⁽³⁸⁾. أما في الواقع، فإن عدد المرافق الصحية محدود، بل إن إمكانية الحصول على المعدات والأدوية الكافية محدودة أكثر. ووفقاً للأمم المتحدة، لا يحصل قرابة 9 ملايين شخص إلا على خدمات صحية محدودة في البلد⁽³⁹⁾. وينتشر نقص التغذية وسوء التغذية وفقير الدم بوجه خاص بين النساء بسبب عدم تنوع النظام الغذائي. ومعدل فقر الدم مرتفع بين النساء

(35) المرجع نفسه، الفقرة 45.

(36) CEDAW/PRK/CO/2-4، الفقرة 11(د).

(37) Korean Institute for National Unification, White Paper on Human Rights in North Korea 2019, pp. 52–53

(38) الدستور الاشتراكي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، المادتان 56 و72.

(39) United Nations, "DPR Korea: Needs and Priorities", 2019, p. 7

في سن الإنجاب⁽⁴⁰⁾. ويروي العديد من الهاربين أنهم يأكلون الذرة أو الأرز مع الكرنب المخمل كل يوم. وتفيد التقارير بأن 92,2 في المائة من النساء يلدن في مستشفى أو مستشفى التوليد⁽⁴¹⁾. وعلى الرغم من انخفاض معدل وفيات الأمومة، فإنه لا يزال مرتفعاً ووصل إلى 89 وفاة من أصل كل 100 000 ولادة في 2017⁽⁴²⁾. ويزداد خطر وفيات الأمومة عندما تلد النساء في المنزل بسبب خطر النزف التالي للولادة والعدوى والإنتان.

32- وعلى الرغم من أن الدستور الاشتراكي ينص على توفير الرعاية الصحية للجميع مجاناً، يحكي الهاربون أنهم كانوا يدفعون المال أو الغذاء لتلقي العلاج من الأطباء وللحصول على الأدوية. ولا تدفع الدولة للأطباء أجوراً مناسبة، وتفيد التقارير بأن العديد من المستشفيات يفتقر إلى الكهرباء والإمدادات الأساسية. ويلجأ الأشخاص الذين لا يستطيعون الدفع لاستشارة طبيب إلى التطبيب الذاتي بأدوية يشترونها في الصيدليات أو في السوق غير الرسمية. وقالت امرأة هربت منذ عهد قريب من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إنها عملت وسيطة في بيع المضادات الحيوية. وذكرت أنها كانت تشتري الأدوية، بما فيها بعض الأدوية التي تقدمها الأمم المتحدة في إطار المساعدة الإنسانية، في أسواق أو مصانع غير رسمية، وتوزعها على تجار التجزئة في مناطق مختلفة.

الحق في المياه والحق في الصرف الصحي

33- حق الإنسان في الحصول على مياه شرب مأمونة يخوّل الجميع، من دون تمييز، الحق في إمكانية الحصول على مياه كافية ومأمونة ومقبولة وفي المتناول مادياً وذات تكلفة معقولة من أجل الاستعمال الشخصي والمنزلي. وحق الإنسان في الحصول على خدمات الصرف الصحي يكفل للجميع، من دون تمييز، إمكانية الحصول مادياً وبتكلفة ميسورة، في جميع ميادين الحياة، على خدمات صرف صحي آمنة وصحية ومضمونة ومقبولة اجتماعياً وثقافياً، تحافظ على الخصوصية وتضمن الكرامة⁽⁴³⁾. وتشير التقديرات إلى أن 46 في المائة من سكان المناطق الريفية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا يستفيدون من مصدر مياه آمن أو كاف⁽⁴⁴⁾. وروى الهاربون من المناطق الريفية أنهم كانوا يجلبون المياه من الأنهار. وجلب المياه عبء إضافي يقع على عاتق المرأة، ويمكن أن تسبب المياه الملوثة الإسهال، بين صغار الأطفال وغيرهم، ويقع عبء رعايتهم والترتيب لعلاجهم الطبي آنذاك أيضاً على عاتق المرأة. ويشكل الافتقار إلى فرص الحصول على المياه المأمونة والكافية والمرافق الصحية والنظافة الصحية تحديات أيضاً أمام تدبير المرأة شؤون نظافتها في فترة الحيض. وتفيد التقارير بأن حزمة الفوط الصحية تكلف أكثر من 5 000 ون (5,6 دولارات)، وتستخدم أغلب النساء قطع القماش بدلها. وثمة نقص في التثقيف بمسألة الحيض، ويظل فهمها محدوداً لدى المرأة والرجل على حد سواء. وخلصت دراسة إلى أن النساء يعتبرن الحيض مسألة محرجة⁽⁴⁵⁾ ومصدراً للوصم. فإذا كانت عجلة السيارة مفشوشة، على سبيل المثال، قد يسألك الكوري الشمالي ”أهي حائض؟“.

(40) المسح العنقودي متعدد المؤشرات لعام 2017 (MICS).

(41) المرجع نفسه، الفقرة 55.

(42) World Health Organization (WHO), *Trends in maternal mortality 2000 to 2017: estimates by WHO, UNICEF, UNFPA, World Bank Group and the United Nations Population Division*, p. 71

(43) قرار الجمعية العامة 169/70 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2015، الفقرة 2.

(44) المسح العنقودي متعدد المؤشرات لعام 2017 (MICS).

(45) Database Centre for North Korean Human Rights, “Periods are a Shameful Thing in North Korea”: *the State of Menstrual Health of North Korean Women*, 2018, p. 43

دال - العنف ضد المرأة

34- تشير أقوال الهاربين إلى أن العنف العائلي منتشر على نطاق واسع وتسهم فيه الصعوبات الاقتصادية وتعاطي المخدرات والمواقف الأبوية. ولا تتاح للضحايا إمكانية الوصول إلى آليات الحماية حيث يمكن الإبلاغ عن هذا العنف والتماس الحماية. وذكرت إحدى الهاربات أن الشرطة لا تتخذ إجراءات إلا عندما يؤدي العنف العائلي إلى وفاة الضحية. وينص قانون الأسرة على الطلاق عندما يتعذر على الزوجين الحفاظ على العلاقات الزوجية لأسباب مختلفة، من بينها الخيانة الزوجية، التي تقوض الحب والثقة بين الاثنين. والطلاق نادر، ويتطلب حكم المحكمة⁽⁴⁶⁾.

35- وتعرض النساء اللاتي يمارسن أنشطة مالية للاستغلال الجنسي. وفي بعض الحالات، يطلب المسؤولون المحليون ومدبرو الأسواق من النساء رشاوى أو خدمات جنسية للسماح لهن بممارسة التجارة في السوق. ويسافر عدد متزايد من النساء بين مدن مختلفة، من دون إذن رسمي في كثير من الأحيان، لشراء وبيع المنتجات لأغراض التجارة. ويحكي البعض أن ذلك يعرض المرأة للاستغلال الجنسي في محطات القطار حيث قد يسمح المسؤولون المحليون بالسفر غير المأذون به مقابل خدمات جنسية أو رشاوى⁽⁴⁷⁾. وتقع النساء أيضاً عرضة للعنف الجنسي أثناء السفر بسبب اكتظاظ عربات القطار والافتقار إلى أماكن الإقامة المناسبة أثناء السفر. وفي 2017، أبلغت الحكومة اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بأن استغلال المرأة جنسياً ليس بأي حال من الأحوال مشكلة اجتماعية في البلد⁽⁴⁸⁾. وأعربت اللجنة عن قلقها لأن قانون حماية وتعزيز حقوق المرأة وقانون الأسرة يركزان على المصالحة بدلاً من ملاحقة مرتكبي أفعال العنف الجنساني⁽⁴⁹⁾. وتشير أقوال الهاربين إلى عدم وجود آلية فعالة للحماية أو الإبلاغ للنساء ضحايا العنف، وإلى عدم مساءلة الجناة، إلا في بضع حالات استثنائية، عن هذه الجرائم.

هاء - الاتجار بالنساء اللاتي يسعين إلى مغادرة البلد واستغلالهن جنسياً

36- انضمت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في 16 حزيران/يونيه 2016، لكنها لم تصدق بعد على بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل للاتفاقية. ويحظر قانون حماية وتعزيز حقوق المرأة لعام 2010 فعل "اختطاف امرأة أو الاتجار بها أو اغتصابها فردياً أو جماعياً"، وينص على أن تتخذ المؤسسات المعنية تدابير صارمة لمنع هذه الأفعال، وتفرض عقوبات قانونية صارمة على مرتكبيها. ومع ذلك، لا توجد أحكام قانونية لتجريم الاتجار بالأشخاص أو تعريف العقوبات. وفي هذا الصدد، يحث المقرر الخاص الحكومة على التماس المساعدة التقنية لامتنال قانونها على النحو الواجب. وأظهرت دراسة استقصائية أجرتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وشملت 636 امرأة وصلن إلى جمهورية كوريا في 2018 و2019، أن أغلبهن أمضى عدة سنوات في الصين قبل وصولهن. وتشير الروايات إلى أن العديد من النساء تعرضن للاتجار والبيع لغرض الزواج القسري أو تجارة الجنس. وتفيد

(46) سُجلت 2 000 حالة طلاق في 2016 بينما بلغ عدد السكان 25,3 مليون نسمة. انظر ردود وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة:

www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=22373&LangID=E

(47) Human Rights Watch, "You Cry At Night but Don't Know Why: Sexual Violence Against Women in North Korea", (2018)

(48) CEDAW/C/PRK/2-4، الفقرة 70.

(49) CEDAW/C/PRK/CO/2-4، الفقرة 11(ج).

التقارير بأن النساء من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اللاتي عبرن الحدود بصفة غير نظامية أصبحن يجدن صعوبة أكبر في البقاء في الصين لمدة أطول من دون وثائق الهوية المناسبة. ولا يسجل في بعض الأحيان الأطفال المولودون في الصين لأمهات من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولا يستطيعون من ثم الالتحاق بالمدارس. وتهرب نساء إلى جمهورية كوريا من دون أطفالهن، فيتركنهن في البلد أو يسعين إلى لم الشمل بهم بعد الحصول على الجنسية والاستقرار في جمهورية كوريا.

واو- المعاملة أثناء الاحتجاز والمعاملة لدى الإعادة إلى الوطن

37- أظهرت الدراسة الاستقصائية التي أنجزتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان وشملت 636 امرأة وصلن إلى جمهورية كوريا في 2018 و2019، أن 27 في المائة منهن احتُجزن مرة واحدة على الأقل قبل مغادرة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ووفقاً لروايات شخصية، لا تستوفي ظروف احتجاز النساء المعايير الأساسية لحقوق الإنسان⁽⁵⁰⁾. ووصف كثير من النساء نقص الأغذية ودرءتها، وانعدام الخصوصية، وعدم الحصول على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، والأشغال الشاقة أثناء الاحتجاز. وذكرت امرأة هربت من البلد في 2019 أنها احتُجزت في معسكر لتدريب اليد العاملة لمدة شهر لأنها زارت عرافة عندما كانت والدتها مريضة. وقالت إن التجربة التي مرت بها أثناء الاحتجاز أقنعتهما أخيراً بمغادرة البلد لأن "كل شيء [في الاحتجاز] كان صعباً جداً - فلم يكن المرحاض مجهزاً على النحو السليم، وكان الرجال والنساء ينامون في الغرفة نفسها، وكانت ساعات العمل تمتد من الثامنة صباحاً إلى الثامنة ليلاً، وابتداءً من الخامسة صباحاً بالنسبة للعاملين خارج المعسكر، وكانت المبادئ العشرة⁽⁵¹⁾ ولوائح [الاحتجاز] تُلقن من التاسعة إلى الحادية عشرة ليلاً". ووصف محتجز سابق حدوث تحسن في إمكانية الحصول على خدمات الصرف الصحي في أحد مراكز الاحتجاز السابق للمحاكمة بالقرب من الحدود مع الصين. ويقال إن المحتجزين كانوا يزودون في ذلك المرفق بالصابون، والملح بدلاً من معجون الأسنان، والمناشف والمناديل الورقية، وكانت الحوائض يُزودن بالفوط الصحية.

38- وتظل المحتجزات عرضة للعنف الجنسي والتحرش الجنسي. فالحرس ذكور ولا توجد سبل آمنة لتقديم الشكاوى. وأبلغ عن حالات طلب فيها الحرس أو المحققون رشاً أو خدمات جنسية مقابل معاملة أفضل، بما في ذلك زيادة فرص الحصول على الغذاء أو التكاليف بأعمال أقل مشقة. وتتعرض النساء اللاتي يحاولن ممارسة حقهن في مغادرة البلد للاعتقال والاحتجاز، وقد تعانين إذن من مزيد من انتهاكات حقوق الإنسان. ويبدو أن استخدام الضرب وغيره من أشكال التعذيب أثناء الاستجواب لانتزاع الاعترافات ممارسة معتادة. ويمكن أن تؤثر قدرة المتهم على دفع رشاً أو دفع رشاً في نتيجة التحقيق، بما في ذلك قرار إطلاق سراح المحتجز أو إبقائه رهن الاحتجاز⁽⁵²⁾. ولا يوجد إشراف قضائي ولا يُحترم حق المشتبه فيهم في محاكمة عادلة طوال العملية، مما يشكل انتهاكاً للالتزامات الدولية للدولة، بما في ذلك التزاماتها بموجب المادتين 9 و14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

(50) قرار الجمعية العامة 229/65 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2010.

(51) "عشرة مبادئ لإقامة النظام الأيديولوجي الموحد"، التي أعلنها كيم جونج إيل في 1974، هي أنظمة ينبغي للمواطنين امتثالها.

(52) Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, "The price is rights: The violation of the right to an adequate standard of living in the Democratic People's Republic of Korea", 2019, pp. 25-26 and pp. 34-39.

زاي- إعادة التوطين في جمهورية كوريا

39- في كانون الأول/ديسمبر 2019، كان ما مجموعه 33 523 هارباً من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد دخلوا جمهورية كوريا منذ بدء التوثيق في 1998⁽⁵³⁾. وفي 2019، وصل إلى جمهورية كوريا ما مجموعه 1 047 هارباً، مما يمثل انخفاضاً طفيفاً مقارنة بالسنوات السابقة⁽⁵⁴⁾. وكان أكثر من 70 في المائة من الهاربين الذين وصلوا إلى جمهورية كوريا نساء، وكانت أعمار نحو 80 في المائة منهم تتراوح بين 20 سنة و 49 سنة وقت وصولهم. وتمنح حكومة جمهورية كوريا الهاربين خدمات الدعم واستحقاقات⁽⁵⁵⁾ في مجالات الحماية والتعليم والعمالة والسكن والرعاية الطبية⁽⁵⁶⁾ وغيرها من الاحتياجات الأساسية⁽⁵⁷⁾.

40- وعلى الرغم من هذا الدعم، يكافح العديد من الهاربين من أجل الاندماج في المجتمع في جمهورية كوريا. وتفيد البحوث بأن معدل عمالة الهاربين ارتفع من 50,6 في المائة في 2015 إلى 56,6 في المائة في 2018⁽⁵⁸⁾. غير أن دراسة استقصائية شملت 431 هارباً أنجزتها إحدى منظمات المجتمع المدني أشارت إلى أن العديد من الهاربين يعملون باعتبارهم عمالاً مؤقتين أو مياومين، ولا يتمتعون من ثم بالأمن الوظيفي⁽⁵⁹⁾. وتفيد التقارير بأن 23,8 في المائة من مجموع الهاربين كانوا يعيشون على الإعانات الحكومية في 2019 - وهي نسبة تتجاوز سبع مرات النسبة الوطنية الإجمالية⁽⁶⁰⁾. إضافة إلى ذلك، ذكر معظم الهاربين أنهم يرسلون أموالاً إلى أقاربهم في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية⁽⁶¹⁾. ولذلك يصعب في كثير من الأحيان على الهاربين توفير أموال لتقاعدتهم. وفي تموز/يوليه 2019، عُثر على جثتي امرأة هاربة وابنها البالغ من العمر 6 سنوات في سيول. ويقال إنهما توفيا في أواخر أيار/مايو بعد أن تقرر أنهما غير مؤهلين للحصول على المساعدة لتغطية احتياجاتهما الأساسية، ولم يلتفت أحد في البداية لوفاتهما. وفي أعقاب هاتين الوفتين، دعا بعض الهاربين إلى تحسين برامج دعم الهاربين التي

(53) انظر www.unikorea.go.kr/eng_unikorea/relations/statistics/defectors/.

(54) وصل ما مجموعه 1 137 هارباً في 2018. وفي 2017، وصل ما مجموعه 1 127 هارباً. انظر www.unikorea.go.kr/eng_unikorea/relations/statistics/defectors/.

(55) انظر https://northkoreanrefugee.org/eng/services_benefit/others.jsp. يحصل الهاربون على مبلغ يتراوح بين 8 ملايين و 39 مليون ون من استحقاقات الاستقرار، فضلاً عن مبلغ يتراوح بين 16 مليون و 23 مليون ون في شكل إعانة سكن عند مغادرة مراكز إعادة التوطين. ويُدرج الهاربون في نظامي الضمان والرعاية الطبية في جمهورية كوريا. وتُرفع عنهم الرسوم الدراسية حتى المدرسة الثانوية وفي الجامعات الوطنية والعامية، ويُمنح الهاربون عند التحاقهم بالجامعات الخاصة منحة دراسية نسبتها 50 في المائة. ويحصلون أيضاً على بدلات وتُدفع لهم نفقات التدريب على العمل أثناء تلقيهم التدريب المهني. وبغية تسهيل عمالتهم، تدعم الحكومة نصف أجور الهاربين لمدة أقصاها أربع سنوات.

(56) تُقدّم الخدمات الطبية مجاناً خلال السنوات الخمس الأولى بعد الوصول، ثم تغطي بعد ذلك نسبة 90 في المائة من التكاليف الطبية. انظر Hyunmin Ahn and Sungnam Kim, "Social and Economic Integration of North Korean Defectors in South Korea", 2019, Database Centre for North Korean Human Rights, p. 58 (متاح بالكورية).

(57) قانون حماية اللاجئين الكوريين الشماليين ودعم استقرارهم في جمهورية كوريا لعام 2019، انظر www.law.go.kr/LSW/lsInfoP.do?lsiSeq=206648&chrClsCd=010203&urlMode=engLsInfoR&viewCls=engLsInfoR#0000.

(58) Korea Hana Foundation, Settlement Survey of North Korean Refugees in South Korea, 2018, p.136

(59) Hyunmin Ahn and Sungnam Kim, "Social and Economic Integration of North Korean Defectors in South Korea", 2019, Database Centre for North Korean Human Rights, p. 102 (متاح بالكورية).

(60) تصل نسبة الأشخاص الذين يعيشون على الإعانات الحكومية في جمهورية كوريا إلى 3,4 في المائة إجمالاً.

(61) وفقاً لإفادات شخصية، يستعين الهاربون بسماسرة متعددين لإرسال أموال إلى أقاربهم في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

تديرها حكومة جمهورية كوريا. وفي 2 أيلول/سبتمبر 2019، أعلنت وزارة الوحدة عن تدابير شاملة لضمان الاستقرار الاجتماعي للمنشقين عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتشمل هذه التدابير التقليل إلى أدنى حد من النقاط الغامضة في نظام الرعاية الاجتماعية، وإجراء دراسة استقصائية شاملة للأسر المعيشية المنشقة الضعيفة، وتوسيع نطاق بعض مجالات الدعم للهاريين⁽⁶²⁾.

41- ووفقاً للبحوث التي أجرتها وزارة المساواة بين الجنسين والأسرة في جمهورية كوريا، فإن 65,2 في المائة من الهاربين يعانون من أمراض مزمنة، و50 في المائة منهم معرضات للإصابة بالاكتئاب، وأكثر من 25 في المائة يعانون من اضطراب الكرب التالي للرضح⁽⁶³⁾. وأعرب الخبراء والفاعلون في المجتمع المدني عن قلقهم إزاء الافتقار إلى الدعم لمعالجة القلق والاكتئاب واضطراب الكرب التالي للرضح وغير ذلك من مشاكل الصحة العقلية التي تؤثر في العديد من الهاريين. وأشار الهاربون أيضاً إلى شعورهم بالعزلة، واعتبروا قلة تفاعلهم مع سكان جمهورية كوريا تحدياً مستمراً⁽⁶⁴⁾.

خامساً- التعاون والمفاوضات السياسية

42- لم يتمكن المقرر الخاص من تبادل الآراء مع سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، سواء عن طريق اجتماعات في جنيف أو نيويورك أو عن طريق تبادل الرسائل. وفي رسالة مؤرخة 2 تموز/يوليه 2019، طلب المقرر الخاص إجراء زيارة قطرية، وفي رسالة مؤرخة 2 تشرين الأول/أكتوبر 2019، التمس آراء الحكومة بشأن تأثير الجزاءات في حالة حقوق الإنسان. ولم يتلق للأسف أي رد على رسالتيه. واتصل المقرر الخاص، أثناء بعثته إلى اليابان، بالرابطه العامة للكوريين المقيمين في اليابان، شونغريون⁽⁶⁵⁾، للاستماع إلى آرائها بشأن الحالة في شبه الجزيرة الكورية، وللإطلاع على الحالة في اليابان، بما في ذلك عمل الرابطة في المدارس والجامعات. ورفض ممثلو شونغريون الاجتماع به.

43- ويود المقرر الخاص أن يشدد على أن عمله مع جميع الحكومات يتقيد تماماً بمبادئ الاستقلال والحياد والنزاهة، وأن الاتصال المنتظم بحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سيمكنه من تجسيد آرائها في تقاريره. وسيواصل المقرر الخاص التماس فرص التعاون الرسمي وغير الرسمي، على الرغم من أن الحكومة لا تزال ترفض التعاون مع ولايته، متجاهلة قرارات الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان. وبموازاة ذلك، يواصل المقرر الخاص تشجيع المكلفين بولايات مواضيعية في إطار الإجراءات الخاصة على استكشاف إمكانيات إجراء زيارات قطرية إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

44- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المقرر الخاص تأكيد ضرورة إدماج حقوق الإنسان في مفاوضات السلام ونزع السلاح النووي. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، اضطلع بزيارة غير رسمية إلى

(62) انظر www.unikorea.go.kr/eng_unikorea/news/releases/?boardId=bbs_000000000000034&mode=view&cntId=54214&category=&pageIdx=

(63) Eunjoo Shin et al., Study on North Korean Defector Women's Damage of Violence and Support Measures, Ministry of Gender Equality and Family of the Republic of Korea, 2017, pp. 17 and 42 (بالكورية).

(64) Shin Ha-Young, Seoul Foundation of Women and Family, Supporting Policy for North Korean Women

Defectors with Migration Research's Perspective (Korean apart from Abstract), p.132 (بالكورية) باستثناء الملخص).

(65) تسمى الرابطة بالكورية تشاي إلبون تشوسونين تشونغريونهافوي، وتسمى باليابانية زاي نيهون تشوسينجين سورينغواكاي، أو تسمى تشون سورين.

الولايات المتحدة، حيث عقد اجتماعاً مع ستيفن بيغون، الممثل الخاص للولايات المتحدة لدى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وغيره من كبار المسؤولين الحكوميين، وناقش معهم استراتيجية إدماج حقوق الإنسان في محادثات السلام الجارية.

45- ويعتقد المقرر الخاص أن هناك حاجة إلى المضي قدماً في الجهود الرامية إلى توقيع اتفاق سلام. ويرى أن إصدار إعلان بشأن السلام والتنمية في شبه الجزيرة الكورية، والتوصل إلى تسوية سريعة لوضع الهدنة، من شأنهما أن يهيئا البيئة والحيز اللازمين لإجراء مزيد من المناقشات بشأن نزع السلاح النووي، وتقليل العزلة، وزيادة إمكانية الوصول، والنهوض باحترام حقوق الإنسان. فالإعلان بشأن حق الشعوب في السلم⁽⁶⁶⁾ ينص في ديباجته على أن الجمعية العامة مقتنعة "بأن الحياة دون حرب هي بمثابة الشرط الدولي الأساسي للرفاهية المادية للبلدان ولتنميتها وتقدمها ولتنفيذ التام لكافة الحقوق والحريات الأساسية التي تنادي بها الأمم المتحدة". وفي الفقرة 4، تناشد الجمعية العامة أيضاً "جميع الدول والمنظمات الدولية أن تبذل كل ما في وسعها للمساعدة في ضمان تنفيذ حق الشعوب في السلم عن طريق اتخاذ التدابير الملائمة على المستويين الوطني والدولي". ولذلك يرى المقرر الخاص ألا يُعلّق إعلان السلام في انتظار الانتهاء من نزع السلاح النووي.

46- واجتمع المقرر الخاص أيضاً بعضوات من منظمة نساء يعبرن المنطقة منزوعة السلاح. ففي 2015، عبرت 30 امرأة من 15 بلداً المنطقة منزوعة السلاح للتعبير عن التزامهن بصنع السلام. وتعاونت هذه الحركة التي لم يسبق لها مثيل مع نساء داخل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وتقاربت الآن مع مجموعات أخرى في إطار تحالف عالمي لمنظمات السلام النسائية يدعو إلى إنهاء الحرب الكورية، والتوقيع على اتفاق سلام، وإشراك المرأة في عمليات السلام⁽⁶⁷⁾. ويدعو المقرر الخاص الحكومات المعنية إلى الاستماع إلى رسالة هذه الحركة.

سادساً - المساءلة

47- يواصل مجلس حقوق الإنسان استكشاف الخيارات الممكنة للمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتتولى المفوضية السامية، وفقاً للتكليف الصادر عن مجلس حقوق الإنسان، جمع وتحليل إفادات الضحايا والشهود، وتوحيد المعلومات الواردة من مختلف أصحاب المصلحة. ولا تزال منظمات المجتمع المدني أيضاً تجمع المعلومات عن انتهاكات حقوق الإنسان. ويؤيد المقرر الخاص هذه الجهود الرامية إلى حفظ المعلومات من أجل عمليات السلام والعدالة في المستقبل.

48- ويرى المقرر الخاص أيضاً أن الوقت قد حان لإرساء واختبار سبل ملموسة للمساءلة والعدالة فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فلا يمكن لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الانتظار إلى أن تتفق الأطراف على السلام ونزع السلاح النووي. وغياب المساءلة يعني أيضاً عدم ردع الانتهاكات الجارية والمقبلة. وقد بُذلت، في حالات قطرية أخرى، جهود للتصدي للانتهاكات في إطار محكمة العدل الدولية المشترك بين الدول، ومن خلال قنوات قانونية مبتكرة في المحكمة الجنائية الدولية والمحكمة المحلية بموجب مبدأ الولاية القضائية العالمية⁽⁶⁸⁾. وينبغي أن

(66) قرار الجمعية العامة 11/39 المؤرخ 12 تشرين الثاني/نوفمبر 1984.

(67) تسمى الحملة "السلام في كوريا الآن! النساء يحشدن من أجل إنهاء الحرب".

(68) هذه إشارة إلى حالة ميانمار.

تسترشد الجهود الرامية إلى تحقيق العدالة فيما يتعلق بالانتهاكات المرتكبة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بهذه التجارب وغيرها.

49- وقبل ست سنوات، قدمت لجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تقريرها إلى مجلس حقوق الإنسان. وذكرت في ذلك التقرير أنها وجدت أسباباً معقولة للخلوص إلى أن "جرائم في حق الإنسانية قد اقترفت في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، عملاً بالسياسات المكرسة على أعلى مستويات الدولة"، وإلى أن "جرائم في حق الإنسانية لا تزال تُرتكب في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لأن السياسات والمؤسسات وأنماط الإفلات من العقاب التي هي في صلبها لا تزال قائمة"⁽⁶⁹⁾. وينبغي ألا يؤدي تقاعس مجلس الأمن في إحالة القضية إلى المحكمة الجنائية الدولية، على نحو ما أوصت به لجنة التحقيق، إلى شل جميع المبادرات والآليات الأخرى الرامية إلى كفالة إقامة العدل.

سابعاً- الاستنتاج

50- لا تزال حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خطيرة. وأدى توقف المفاوضات السياسية إلى تركيز حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على هدف بعيد المنال يتمثل في تحقيق الاكتفاء الذاتي. ويبدو أن الجزاءات الدولية تؤثر تأثيراً سلبياً في أعمال الحقوق الاقتصادية، وأن إغلاق الحدود من أجل منع انتشار مرض كوفيد-19، قد يفاقم الحالة. وتشكل هذه الظروف أيضاً تحدياً أمام التقدم في مجال حقوق الإنسان. ولذلك يدعو المقرر الخاص إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات الملموسة وبذل مزيد من الجهود للعمل مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في جميع المجالات: في الجهود الرامية إلى توقيع اتفاق سلام؛ وفي المفاوضات المتعلقة بنزع السلاح النووي؛ وفي استعراض الجزاءات؛ وفي ضمان إمكانية وصول منظمات المساعدات الإنسانية؛ وفي حماية وتعزيز حقوق الإنسان على وجه الخصوص. وينبغي للدول المعنية والمجتمع الدولي بأسره ومنظومة الأمم المتحدة أن تغتنم فرص التعاون. وينبغي لحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تتخذ بالمثل خطوات حثيثة في هذه المجالات بغية تعزيز حقوق الإنسان ووضع حد للانتهاكات المرتكبة ضد سكانها.

51- وشجع المقرر الخاص حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان. وقد اتخذت الحكومة خطوات صغيرة بالمشاركة مثلاً بنشاط في عملية الاستعراض الدوري الشامل في إطار مجلس حقوق الإنسان وقبول 132 توصية⁽⁷⁰⁾. وبغية معالجة شواغل حقوق الإنسان في البلد، لا بد من الحوار والتعاون - بتمكين المجتمع الدولي من الوصول إلى البلد وتمكين مواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من زيادة الاتصال بالعالم الخارجي. ويشجع المقرر الخاص أعضاء مجلس حقوق الإنسان على بناء توافق في الآراء بشأن النهج الأمثل لتيسير العمل البناء مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ويدعو مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وهيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة ومجلس حقوق الإنسان إلى مواصلة جهودها في هذا الصدد.

(69) A/HRC/25/63، الفقرتان 75 و76.

(70) A/HRC/42/10/Add.1.

ثامناً – التوصيات

52- يوصي المقرر الخاص جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بما يلي:

- (أ) اتخاذ خطوات من أجل الأعمال التدريجي للحق في مستوى معيشي مناسب، بما في ذلك الحق في الغذاء والحق في المياه والحق في خدمات الصرف الصحي، باستخدام أقصى ما تسمح به الدولة من موارد وإعطاء الأولوية لأكثر المجتمعات المحلية تهميشاً؛
- (ب) تهيئة بيئة يتمتع فيها الناس بحرية وأمان بحقهم في كسب العيش من خلال العمل، وذلك بمراجعة قانون العقوبات وغيره من التشريعات ذات الصلة وبمكافحة الفساد المستشري؛
- (ج) إنجاز بحوث وإصدار بيانات إحصائية وبيانات أخرى تمكّن من تقييم تأثير الجزاءات الدولية في حقوق الناس الاقتصادية والاجتماعية؛
- (د) مراجعة قانون العقوبات وغيره من القوانين لإعادة تعريف الأفعال التي تشكل "تهديداً للأمن القومي" واستعراض مدى ضرورة وتناسب القيود المفروضة على حرية الإعلام؛
- (هـ) نشر معلومات مفصلة عن الكوانتليسو (معسكرات السجن السياسية) ودعوة هيئات الرصد الدولية المستقلة إلى مراقبتها؛
- (و) معالجة الادعاءات المتعلقة بالاختفاء القسري، الذي يتخذ أشكالاً من بينها الاختطاف، وتقديم معلومات دقيقة إلى أفراد أسر الضحايا عن مصير أقاربهم المفقودين وأماكن وجودهم؛
- (ز) تخفيف إجراءات مراقبة ورصد حياة الناس الخاصة التي تفرضها السلطات، من أجل احترام الحق في حرية التعبير والرأي والحق في الخصوصية؛
- (ح) الاعتراف بالحق الأساسي في مغادرة البلد ودخوله في القانون وفي الممارسة، وضمن عدم خضوع الأشخاص المعادين إلى الوطن للعقوبة عند إعادتهم؛
- (ط) وضع خطة عمل شاملة لمعالجة القضايا الخاصة بالمرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين؛
- (ي) مراجعة سياسة تعبئة اليد العاملة، بما فيها السياسة التي يقودها الاتحاد النسائي الاشتراكي في كوريا، وضمن ظروف عمل عادلة ومواتية وكفالة العدالة في الأجور والمساواة في الأجر؛
- (ك) مراجعة قانون العقوبات وغيره من القوانين لتجريم جميع أشكال العنف الجنساني ضد المرأة وضمن ملاحقة مرتكبيه؛ والتماس المساعدة التقنية من المفوضية السامية وجهات أخرى في وضع تشريعات وإنشاء مؤسسات للتصدي للعنف العائلي والمعاقبة عليه؛
- (ل) إنشاء آليات فعالة للحماية والإبلاغ من أجل النساء ضحايا العنف الجنساني؛
- (م) التصديق على بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والتماس المساعدة التقنية من المفوضية السامية وغيرها من الكيانات ذات الصلة في وضع تشريعات وإنشاء مؤسسات للتصدي للاتجار ومنعه؛

(ن) زيادة إمكانية الوصول إلى البلد من دون عوائق، وتوفير البيانات ذات الصلة وفي الوقت المناسب، للأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية لتمكينها من الوصول إلى أضعف المجتمعات المحلية المحتاجة إلى المساعدة؛

(س) مواصلة التماس المساعدة التقنية من المفوضية السامية، بسبل منها إتاحة إمكانية الوصول إلى البلد؛

(ع) الشروع في عملية حوار مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

53- يوصي المقرر الخاص بجمهورية كوريا بما يلي:

(أ) إدماج حقوق الإنسان في المفاوضات مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛

(ب) إجراء مشاورات مع طائفة أوسع من الجهات المعنية بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛

(ج) تعزيز جهودها لمنع إعادة مواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى وطنهم؛

(د) مراجعة القوانين الوطنية لمنع سلطاتها من إعادة مواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى وطنهم؛

(هـ) توسيع نطاق دعمها للهاربين في مجالي الاندماج في المجتمع والصحة العقلية؛

(و) إنشاء مؤسسة كوريا الشمالية لحقوق الإنسان وفقاً لقانون حقوق الإنسان في كوريا الشمالية الذي سنته الجمعية الوطنية لجمهورية كوريا في 2016؛

(ز) تيسير التبادلات بين الشعبين مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتقليص القيود المفروضة على حرية الاتصال.

54- يوصي المقرر الخاص الصين بما يلي:

(أ) الامتناع عن إعادة الأفراد قسراً إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الذين هم معرضون لخطر الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان عند الإعادة إلى الوطن؛

(ب) النظر في اعتماد إطار قانوني وسياساتي لمواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذين يعيشون في الصين أو يعبرون أراضيها، يمكنهم من التماس اللجوء أو طلب الاستيطان في البلدان التي يختارونها؛

(ج) النظر في اعتماد إطار قانوني وسياساتي لحماية ضحايا الاتجار بالبشر في الصين، ولا سيما النساء والأطفال، يتيح الحصول على الرعاية الصحية والتعليم، وغيرهما من الخدمات الأساسية؛

(د) الإذن لموظفي مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بالسفر إلى المناطق الحدودية ذات الصلة لتمكين الهاربين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من الحصول على حقهم في التماس اللجوء هرباً من الاضطهاد.

55- يوصي المقرر الخاص بأن تتوصل جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والصين والولايات المتحدة، بمشاركة دول أعضاء أخرى حسب الاقتضاء، إلى اتفاق بشأن السلام والازدهار، يتضمن أحكاماً لتعزيز حقوق الإنسان والتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان.

56- يوصي المقرر الخاص المجتمع الدولي بما يلي:

- (أ) اغتنام أي فرصة متاحة للحوار مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتهيئة بيئة للمضي قدماً في إبرام اتفاق سلام والسعي إلى إحراز تقدم في حالة حقوق الإنسان في هذا البلد؛
- (ب) الاستعداد لدعم شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في منع تفشي مرض كوفيد-19؛
- (ج) توفير المزيد من الدعم المالي وغيره من أشكال الدعم للجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، بما في ذلك الأمم المتحدة، لتمكينها من تلبية أشد الاحتياجات الإنسانية إلحاحاً في البلد ودعم المبادرات الإنمائية؛
- (د) مواصلة دعم الجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة في المجتمع المدني لمعالجة حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛
- (هـ) دعم الجهود الرامية إلى تعزيز المساءلة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك جهاز المفوضية السامية الميداني في سيول وعمل المفوضية السامية المتعلق بقضايا المساءلة.

57- يوصي المقرر الخاص الأمم المتحدة بما يلي:

- (أ) استعراض الجزاءات بإجراء دراسة شاملة لتأثيرها الضار في حقوق الإنسان لشعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وفي الحالة الإنسانية؛
- (ب) دعم مشاريع التعاون التقني بشأن حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛
- (ج) مواصلة تعزيز المساءلة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

58- يوصي المقرر الخاص منظمات المجتمع المدني بما يلي:

- (أ) الاستمرار في رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان واستخدام المعلومات المنبثقة منها في دعم جهود المساءلة، والدعوة إلى إدخال تغييرات على قوانين وسياسات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛
- (ب) التعاون مع الدول الأعضاء على الدعوة إلى المضي قدماً في إبرام اتفاق سلام وإدماج حقوق الإنسان في المفاوضات.